

الفصل الخامس

د. ساري نصر الدين - محاضرات تاريخ

الفكر الاقتصادي في النجارية

المدرسة التجارية وأسهاماتها الاقتصادية

د. التسيير - جامعة سطيف 1 (نسخة إلكترونية)

المعارف المستهدفة

- إبراز أهم الأفكار الاقتصادية الأوروبية في عصر النهضة.
- أهم السياسات المتبعة في عهد التجاريين.
- تحديد مفهوم الثروة والقيمة والنقود عند التجاريين.
- إسهامات التجاريين وجوانب القصور في افكارهم الاقتصادية.

الكلمات الدلالية

المدرسة التجارية، الثروة، القوة الاقتصادية، السياسة الاقتصادية، المعادن النفيسة، النقود.

مجاور المحاضرة

- المحور الأول: الرأس مالية التجارية وإعادة تشكيل مفهوم الدولة القومية الحديثة والإقتصاد السياسي
- المحور الثاني: المفاهيم المؤسسية والفلسفية للتجارين
- المحور الثالث: الخطوط العريضة للفكر التجاري
- المحور الرابع: الإتجاهات السياسية المختلفة للتجارين
- المحور الخامس: أهم رواد المدرسة التجارية
- المحور السادس: تقييم اسهامات التيار التجاري في الفكر الاقتصادي

أسئلة للنقاش

مقدمة

تجدد الإشارة أولا إلى أن التجاريين ليسوا مفكرين إقتصاديين علميين بالمعنى الحرفي والاصطلاحي لهذه الكلمة، كما أن التجاريين لم يشكلوا مدرسة فكرية واضحة المعالم تحمل أفكار إقتصادية هامة ساهمت في تغيير مجرى التاريخ الاقتصادي بشكل عام.

لكن مجهة أخرى، إذا كانت الحضارات القديمة وكذلك الفكر الاقتصادي الأوروبي في العصور الوسطى لم يتعمق في فهم الظواهر الاقتصادية بشكل علمي، إلا من خلال بعض الأفكار الدينية والأخلاقية والقانونية، فقد بدأ الاهتمام بالسياسات الاقتصادية والاقتصاد السياسي مع نشأة وتبلور مفهوم الدولة القومية الحديثة، بداية من القرن السادس عشر (ق16)، أي مع ظهور التيار التجاري، وبلورته لمجموعة أفكار عن كيفية التسيير الاقتصادي للدولة القومية ومواجهة المشاكل الاقتصادية التي تعترضها والبحث عن سبل إثارها.

المحور الأول: الرأسمالية التجارية وإعادة تشكيل مفهوم الدولة القومية الحديثة والاقتصاد السياسي

1. من هم التجاريون؟

التجاريون (التيار التجاري): تطلق على مجموعة الآراء والإجراءات الاقتصادية التي طبقها ونادى بها منظرو وأنصار الدولة القومية في أوروبا (خاصة فرنسا وإنجلترا وإسبانيا)، وأسسوا لظهور مفهوم الرأسمالية التجارية في بلدان أوروبا الغربية بداية من القرن السادس عشر ميلادي (نهاية القرن 15) إلى غاية نهاية القرن الثامن عشر ميلادي (1500-1775).

2. لماذا ظهر الفكر (التيار) التجاري؟ (أسباب الظهور)

كان لظهور الدولة القومية الحديثة أثر بارز في ظهور وبلورة الفكر (التيار) التجاري، فقد كانت الإشكالية التي إنطلق منها التجاريون في بلورة أفكارهم الاقتصادية تتمحور حول سؤال عريض: كيف يمكن للدولة أن تصبح قوية إقتصادية؟ وما السبيل لإثرائها؟ وما هي الثروة الحقيقية للدولة؟

لكن هناك عوامل أخرى أيضا أدت وساهمت في ظهور الفكر التجاري منها:

- التحرر الفكري من هيمنة الكنيسة؛

- إنبهار النظام الاقطاعي بمختلف أركانه ومخلفاته؛
- تزايد أهمية التجارة الخارجية لأن التحرر من النظام الاقطاعي ساعد على ظهور حركة تجارية قوية، ساهمت في زيادة الثروة الخاصة والعامه بشكل لافت؛
- كما أن تزامن بروز عصر النهضة في أوروبا مع عصر الرأسمالية التجارية ساهم في تطوير الفكر التجاري من خلال إحياء الفلسفة اليونانية والاعريقية وتطويرها بشكل يخدم مصالح الدولة القومية بعيداً عن القيود الدينية والفلسفية الكنسية البائدة؛
- أصبحت للنقود أهمية بارزة في تكوين رؤوس الأموال، ما ساعد على تكوين اعتقاد راسخ عن كيفية زيادتها، واعتبار التجارة الطريق الأسرع لتكوينها من اجل اثناء الدولة.

3. تشكل مفهوم الرأسمالية والاقتصاد السياسي (الرأسمالية التجارية)

مع نهاية فترة العصور الوسطى، وتحرر الفكر الاوروبي من هيمنة الكنيسة بدأت تبلور أفكار حديثة حول طبيعة النظام الاقتصادي للدولة، وبدأ مفهوم الرأسمالية التجارية يأخذ منحى متصاعداً على المستوى الفكري والمستوى التطبيقي العملي وحتى السياسي، وبدأ البحث عن اليات زيادة تراكم رأس المال، عن طريق تفعيل النشاط التجاري على المستويين الداخلي والخارجي، وانشار استعمال النقود والبحث في مفهوم الثروة الفردية والجماعية، وبالتالي يمكن القول أن الرأسمالية واسبها ومبادئها بدأت في التبلور على يد التجارين وسميت بالرأسمالية التجارية لأن التجارة كانت هي النشاط الرئيسي المؤدي لتراكم رأس المال، أما الأنشطة الأخرى خاصة الصناعة فكانت مجرد أنشطة مكملة وتابعة لخدمة النشاط التجاري لتشكيل الثروة (حسب اعتقاد التجارين).

المحور الثاني: المفاهيم المؤسساتية والفلسفية للتجارين

1. مبادئ الفكر (التيار) التجاري

- ترتكز فلسفة المدرسة التجارية على مجموعة من المبادئ الأساسية هي:
- قوة الدولة الإقتصادية و ثرائها يعتمد على مقدار ما تمتلكه من نقود معدنية ثمينة (معادن ثمينة) (Pour les Mercantilistes la richesse est Monétaire)؛

- فقد ساد لدى التجاريين إعتقاد أن البحث الاقتصادي يجب أن يستهدف إثراء الدولة، وذلك عن طريق زيادة المعادن النفيسة، فهي حسيهم مصدر للثروة ومخزن للقيمة؛
- زيادة السكان سؤدي بالضرورة لزيادة قوة الدولة الاقتصادية، نتيجة لزيادة اليد العاملة وبالتالي انخفاض تكاليفها في مجالات الصناعة والزراعة، والتي هي نشاطات مكملة للتجارة، بالتالي يساعد هذا على نمو التجارة وزيادة اكتساب الثروة؛
- التجارة (خاصة الخارجية) هي النشاط الرئيسي المساهم في تكوين وتراكم رأس المال وزيادة الثروة، كما أن الصناعة أهم من الزراعة لأنها أكثر فائدة في تكوين رأس المال؛
- الثروة حسب التجاريين حجمها ثابت، وبالتالي ثراء دولة ما يكون على حساب أخرى؛
- يجب على الدولة التدخل في النشاط التجاري لتنظيمه؛
- الدولة يجب أن تتدخل في الاقتصاد L'État doit intervenir dans l'économie.

2. الثروة والقوة الاقتصادية للدولة عند التجاريين

بما أن الثروة عند التجاريين تكمن أساسا في رصيد الدولة من المعادن النفيسة، والنشاط التجاري هو أساس الحصول عليها، فقد لعبت الدولة دورا هاما في دعم رأس المال التجاري، من خلال تطبيقها سياسة تدخلية في النشاط التجاري ودعم كبار التجار ومنحهم امتيازات لجلب أكبر قدر ممكن من الثروة للدولة، فهيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق فائض في الميزان التجاري كان أمرا مرغوبا فيه حتى في ظل مبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد، وهذا بسبب التنافس الحاد بين الدول الأوروبية على فتح طرق تجارية جديدة لاكتساب الثروة الذهبية، وكذلك توسيع الأسواق المحلية أمام المنتجين المحليين، وذلك بفرض السياسات الحمائية، والقيام بمشاريع للبنية الأساسية لتسهيل الحركة التجارية، ومنح الإعانات للمصدرين.

لهذا كانت سياسة الدولة في عصر التجاريين تركز على مايلي:

- لا يجب إخراج النقود الذهبية من الدولة أبدا؛

- إحتكار تجارة الصرف للدولة فقط؛

- عدم إخراج فائض الأرباح للتجار الأجانب خارج الدولة والزامهم بإنفاقها محليا.

المحور الثالث: الخطوط العريضة للفكر التجاري

ارتكز الفكر التجاري وجوهر أفكاره حول البحث عن حلول لإشكاليات فلسفية واقتصادية عميقة تمحورت حول نقاط أساسية هي:

- ماهي الثروة؟ ما مفهومها؟

- كيف يمكن تحقيقها وزيادتها بشكل مستمر؟

- كما أن هذا الفكر ركز على قوة الدولة وكيفية زيادتها اقتصاديا؛

- التجارة هي النشاط الرئيسي (النشاط الجالب للثروة)، حيث ركزوا على جلب الثروة وليس خلق الثروة؟؟؟

- الثروة محدودة في العالم (الذهب والفضة) وبالتالي فالصراع الاقتصادي العالمي يتركز حولها؟؟

- الصناعة أيضا نشاط مهم لكنه ليس بأهمية التجارة بل هو مكمل لها حسب التجاريين.

المحور الرابع: الإتجاهات السياسية المختلفة للتجارين

كان الإتفاق العام بين معظم مفكري التيار التجاري أن هدف السياسة الإقتصادية للدولة هو البحث عن سبل زيادة قوة هذه الأخيرة وإثرائها عن طريق زيادة الرصيد الذهبي وتحقيق الفائض التجاري، لكن إختلفت سياسات ووسائل تطبيق هذه المبادئ بين الدول وانقسمت أساسا إلى ثلاث إتجاهات أو سياسات رئيسية هي:

- السياسة الإسبانية (السياسة المعنوية)

- السياسة الانجليزية (السياسة التجارية)

- السياسة الفرنسية (السياسة الصناعية)

1. السياسة الإسبانية (السياسة المعدنية) Le bullionisme ibère

إهتمت إسبانيا أساسا بحماية ثروتها من المعادن الثمينة، فإسبانيا كانت تسيطر على مجموعة معتبرة من المستعمرات الغنية بمناجم الذهب والفضة، فقد كانت سياستها الاقتصادية واضحة المعالم، تركز أساسا على زيادة تراكم الذهب والفضة في خزائن الدولة وعدم خروجها منها، لهذا قامت إسبانيا بتسطير مجموعة من الإجراءات بهدف زيادة الثروة الذهبية ومنع خروجها، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

- تشجيع إستغلال المناجم (الذهب والفضة)؛

- وضع قيود شديدة على التجارة الخارجية وتدخل الدولة في تنظيمها بشكل كبير؛

- منع التعامل في سوق الصرف الألدولة (منع تصدير الذهب) إلا في حالات قصوى؛

- منع إخراج النقود الذهبية بالنسبة للتجار الأجانب (سياسة صرف متشددة).

هذه السياسة التي طبقت في إسبانيا أومت أساسا إلى ارتفاع كمية العرض النقدي، وبالتالي ارتفاع الاسعار بشكل كبير جدا، الأمر الذي لم يفهمه مفكري العصر التجاري في حينه.

2. السياسة الانجليزية (السياسة التجارية) Le commercialisme britannique

بالنسبة لانجلترا فالمبدأ كان واحدا، لكن هناك إختلاف في الطرق والسياسات، فانجلترا لم يكن لها عدد كبير من المستعمرات ذات الثروة الذهبية الكبيرة، لذلك لجأت إلى سياسة مغايرة تهدف إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة، وذلك بأن تكون الصادرات أكبر من الواردات، وهذا الفائض يجب أن يدفع ذهباً من طرف الدول المتعاملة الخارجية، كما كانت انجلترا تقدم الخدمات التجارية للخارج من أجل كسب قدر آخر من المعادن النفيسة، وما ساعدها على هذا هو تطور أسطولها التجاري الكبير في تلك الفترة مقارنة بالدول الأخرى، لهذا نشأت شركات خاصة بالانشطة التجارية ومتخصصة فيها لم تتدخل حتى الدولة في انشطتها، لأنها كانت تهدف في الأخير إلى جلب الثروة للداخل الانجليزي.

من أبرز رواد هذا الإتجاه نجد توماس مان (سيتم التطرق له لاحقا)، وكذلك جون لوك الذي

تكلم عن الفائدة وقيمة النقود 1691.

3. السياسة الفرنسية (السياسة التصنيعية) Le Colbertisme Français

على عكس كل من السياستين السابقتين لانجلترا واسبانيا، كان الاعتقاد السائد في فرنسا أن إثراء الدولة يكون عن طريق تشجيع الصناعات المحلية، ليس لأنها منتجة للثروة في حد ذاتها، بل لتشجيع التجارة الخارجية النشاط الرئيسي حسبهم، وبالتالي زيادة حجم الصادرات ما يؤدي الى زيادة التدفقات النقدية للمعادن النفيسة للداخل ولخزينة الدولة، لهذا لم يكن تركيزهم كبيرا على النشاط الزراعي لكن لم يُهمل لأنه نشاط طبيعي.

وقد اشتهر في فرنسا «جون كولبير» «Colbert» وبقيت المركنتيلية الفرنسية مقترنة به، فقد دافع بشدة عن تطبيق سياسة تصنيعية في فرنسا وتشجيع الصناعة المحلية، فكولبير كوزير في تلك الفترة اتخذ العديد من الاجراءات التي تخص هذا الجانب، فأنشأت فرنسا في عهده عدة صناعات جديدة أخذت طابع احتكارات وامتيازات (الصناعات الملكية أو الصناعات ذات العقود الملكية)، حيث كانت الدولة تتدخل بشكل مباشر لتنظيم التجارة وفرض العديد من القيود من أجل تشجيع الصناعات التصديرية، واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من إرتفاع اسعار المواد الأولية والغذائية وتكاليف الأجور لتشجيع الصناعة، كما تم فرض سياسات حمائية تخص خفض إستيراد المنتجات الصناعية، وتشجيع الصناع المحليين ومنحهم إعانات للتصدير.

في هذا السياق، قامت الدولة بفرض رسوم ضريبية مرتفعة على السلع الصناعية المستوردة (لحماية الصناعة)، وكذلك التركيز على إنشاء شركات لتصدير الإنتاج الصناعي للخارج من أجل كسب المعادن النفيسة، التي تساهم في اثراء الدولة حسب الفكر التجاري الفرنسي.

المحور الخامس: أهم رواد المدرسة التجارية وإسهاماتهم الفكرية

1. توماس مان (1571 - 1641)

من بين رواد التيار التجاري الانجليزي، اعتبر ان التجارة هي محور زيادة الثروة للدولة، وأن فكرة بقاء الذهب والفضة حبيسة في الدولة لا يخدم مصالحها بل يؤدي إلى زيادة الأسعار، والأصح أن يتم استخدام هذه الأرصدة الذهبية لزيادة الثروة عن طريق المتاجرة بها، والتركيز على أن تكون الصادرات أكثر من الواردات في النهاية، وبالتالي جلب المزيد من رؤوس الاموال.

لهذا ركز توماس مان على فكرة الميزان التجاري وتحقيق الفائض فيه، حيث عرفه وقدم صورة أولية عن ميزان مدفوعات الدولة، وبالتالي فحسب توماس مان يجب على الدولة الحد من استيراد ما لا تحتاجه من كماليات، والتركيز على تشجيع الصادرات من خلال إعفاؤها من الضرائب أو تخفيضها على الأقل، كما نادى بتشجيع إقامة مراكز العبور التجارية في إنجلترا لزيادة الإيرادات الجمركية.

2. وليام بيتي (1623 – 1687)

يعتبر كذلك من بين الرواد البريطانيين للفكر التجاري، ركز في كتاباته على تطبيق المنهج التجريبي في دراسة الظواهر الاقتصادية (بشكل أولي بدائي)، كما ركز على مفاهيم القيمة والنقود، واعتبر أن العمل جزء أساسي في تكوين القيمة إضافة للأرض، بل وأن القيمة تستند في جوهرها لكمية العمل، وقد حاول إيجاد روابط علمية لذلك، الأمر الذي مهد الطريق لنشؤ نظريات القيمة الحديثة في عهد الكلاسيك وما بعدهم.

كما انه ركز أيضا على دراسة إشكالية النقود، وسرعة تداول النقود، تأثر في البداية بالفكرة التي تقول أن النقود الذهبية هي الثروة ورأس المال في حد ذاتها، لكنه تدارك الأمر بطرحه فكرة أن النقود ليست سوى وسيلة لتحقيق غاية وليست هي الثروة في حد ذاتها، فلم يعر أهمية قصوى لتراكم الذهب والفضة في خزائن الدولة، عكس ذلك أيد الاهتمام بالانتاج والتوظيف.

وقد كان له الفضل في إبراز فكرة سرعة دوران النقود، حيث قال بأن كمية النقود من الممكن ثباتها، لكن قد يزيد عرضها نتيجة لزيادة سرعة دورانها في الاقتصاد، وهي الفكرة التي مهدت الطريق للنظرية النقدية الحديثة في عصرنا الحالي.

أيضا، تكلم عن الضرائب ومصادر إيرادات الدولة وكيفية توزيعها وإنفاقها، كما أيد الضرائب كسياسة لكنه عارض التوسع فيها، لأنها باعتقاده تحد من عرض النقود وسرعة دورانها، وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي. (تكلم عنها قبله أبو يوسف الأنصاري في كتاب الخراج)

3. جون كولبير (1619 – 1683) Jean-Baptiste Colbert

الوزير الفرنسي في عهد الملك لويس XIV، ركز كل إهتمامه على كيفية تقوية الدولة واثرائها من خلال تطبيق حزمة من الاجراءات التي تعتمد على تشجيع إقامة الصناعات المحلية وإنشاء الاحتكارات الصناعية الملكية الكبرى، وزيادة تمويل الدولة عن طريق التوسع في الضرائب، هذه الأخيرة التي تعتمد

على مدى توفر العرض النقدي والذي اساسه زيادة التجارة الخارجية لكسب الثروة، كما ركز على ضرورة تدخل الدولة في تنظيم التجارة المحلية والخارجية.

4. جون بودان (Les six livres de la République 1576)

قدم مجموعة من الافكار ابرزها المسار الكمي للنقود (القانون الكمي)، ما فسره به إشكالية إرتفاع الأسعار، حيث رأى أن السبب هو دخول الأرصدة الذهبية بكثرة، ما زاد من كمية النقود المعروضة، ما ينتج عنه بالضرورة إنخفاض في قيمتها على المدى المتوسط.

5. دافيد هيوم (1711-1776)

له العديد من الإسهامات في مجال الاقتصاد السياسي، حيث تكلم عن النقود (ودورها في تنشيط التجارة من حيث تأثيرها المباشر في السعر) والفائدة، واعتبر كذلك بأن التجارة هي النشاط الأساسي لخلق الثروة وتحريك قوى الإنتاج، لهذا فجزء كبير من فكر هيوم يميل للتيار التجاري (المركنتيلي).

لكن هيوم له العديد من الافكار المعارضة للتيار التجاري، من بينها أن تكوين فائض من الذهب والفضة لا يؤدي بالضرورة لاثراء الدولة ولا للتنمية الاقتصادية، بل يؤدي لارتفاع الأسعار ما يضعف القدرة على التصدير وبالتالي تدهور الفائض التجاري بدل نموه وزيادته.

لهذا، يعتبر الكثير من المؤرخين الاقتصاديين أن دافيد هيوم إمتداد للفكر التجاري ... وبناءا للفكر الكلاسيكي.

المحور السادس: تقييم إسهامات التيار التجاري في الفكر الاقتصادي

1. الإيجابيات

- لعل أهم إسهام للتيار التجاري في الفكر الاقتصادي هو تخليصه من التبعية المطلقة للمعتقدات الكنسية البائدة، وتوجه معظم رواده نحو التركيز على الفكر الاقتصادي السياسي الهادف لتقوية الدولة القومية واثرائها.

- تبلور مفهوم الثروة على يد التجاريين بالرغم من قصوره، وازدهار التجارة الخارجية وحركة السلع والخدمات على مستويات عالمية خدمة لمفهوم الثروة لديهم.

- بروز مفاهيم اقتصادية جديدة تأصلت في الفكر الاقتصادي، أبرزها فكرة الميزان التجاري وكيفية تحقيق الفائض فيه، وبلورة أولى الأفكار حول ميزان المدفوعات ومحدداته الأساسية

2. السلبيات والنقائص

ككل تيار فكري، له إيجابيات وسلبيات، يعتبر التيار التجاري بفكره الاقتصادي الممهد الرئيسي لنشأة الرأسمالية الحديثة التي تطور الاقتصاد في ظلها، لكنه كرس العديد من المفاهيم الخاطئة من أبرزها:

- تحديد مفهوم الثروة واختزالها في مقدار الاحتياطات الذهبية في خزانة الدولة، فهذا الأمر خاطئ لأن للثروة الاقتصادية أبعاداً أخرى تتعلق أساساً بعناصر الإنتاج وكيفية تفاعلها لخلق الثروة.

- اعتبر التجاريون أن النقود (الذهبية) هي الغاية في حد ذاتها، لكن المنطق الاقتصادي السليم يعتبر النقود (بكل أشكالها) وسيلة لتحقيق غاية أسمى، ألا وهي التنمية الاقتصادية الشاملة.

- إستمرارية الفائض في الميزان التجاري تعتمد أساساً على الإنتاج وليس على ابقاء الفائض عن طريق زيادة الاحتياطات الذهبية لأن له مفعول عكسي في النهاية (ناتج عن ارتفاع الأسعار + ارتفاع تكاليف التصدير + ارتفاع تكاليف الإنتاج).

- سياسة إستعمارية واضحة المعالم ... لا تزال تأثيراتها الفكرية ممتدة للعصر الحالي.

أسئلة للنقاش

- قيّم إسهامات التيار التجاري في الفكر الاقتصادي؟ وأذكر أهم رواده؟

- لماذا اعتبر التجاريون أن الثروة والقوة الاقتصادية للدولة تكمن في تكوين احتياطات كبيرة من النقود المعدنية (الذهب)؟